

**انعكاس تعظيم الثروة النقدية على استمرارية الشركات واستدامتها
(بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية)**

**Reflection of Cash Wealth Maximization in Continuity and
Sustainability Corporations
(Research practically in a Sample of the Iraqi Companies Listed
in ISX)**

طه سعد كمال آل بكر

أ.د. طلال محمد علي الجاوي

Taha Saad Kamal Al – Baker

Prof. Dr. Talal Mohammed Ali Aljajawy

tahasaad177@gmail.com

tjajawy@yahoo.com

المخلص

كل الشركات تسعى جاهدةً إلى استمراريته واستدامتها في مجتمع لا يتحقق فيه ذلك إلا إذا ركزت الشركات على هدف واحد هو تعظيم الثروة النقدية الذي على أساسه تستخدم الشركات النقد لتوليد المزيد من النقد. ويهدف البحث إلى بيان انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المدرجة في سوق العراق. وقد بينت النتائج إنعكاس أثر تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال , إذ إن المؤشرات المالية المرتبطة بالاستمرارية والاستدامة تتأثر بشكل واضح بتعظيم الثروة النقدية الموجب والسالب. إذ ينبغي على الشركات التركيز على تعظيم الثروة النقدية إذا ما أردت الإستمرارية والاستدامة في بيئة الأعمال.

Abstract

All corporations Seeking hard for its continuity and Sustainability in society doesn't in it achieved that only if corporations focus on the single goal is Cash Wealth Maximization (CWM) on which the basis corporations use cash to generate more cash. The research aims to demonstrate of effect reflection in Cash Wealth Maximization (CWM) on continuity and sustainability Corporations listed in the Iraqi Stock Exchange. The results showed of effect reflection of CWM on the sustainability and sustainability Corporations in business environment , As Financial indicators associated with sustainability and sustainability are clearly affected by CWM positive and negative. Corporations should focus on CWM if they want continuity and sustainability in business environment.

المقدمة

تسعى جميع الشركات جاهدةً إلى دفع إجراءاتها وسلوكياتها وأنشطتها وقراراتها كافة باتجاه واحد يؤدي إلى الوصول لمصلحة مشتركة تلبي احتياجات أطراف ذات العلاقة كافة , إذ تكمن هذه المصلحة المشتركة بالنقدية المستثمرة التي يودُّ أصحابها زيادتها وتعمل الشركة على ذلك من أجل استمراريته واستدامتها لمواجهة التزاماتها وتوسع أنشطتها لأن استمرارية الشركة وديمومتها انعكاس واضح لتحقيقها لإهداف التي تصبوا إليها. والسبيل لإمّثل لتحقيق هذه الإهداف هو تعظيم الثروة النقدية. فالمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة جميعهم المرتبطين بالشركة كالمقرضين والدائنين والمالكين وحتى إدارة الشركة فضلاً عن الإهداف الإجتماعية والاقتصادية يمكن أن يتم تحقيقها ببساطة عن طريق تعظيم الثروة النقدية التي تُعد الهدف لإمّثل الذي يؤدي إلى ديمومة التعظيم وبالنتيجة الإستمرار في المدى القصير والإستدامة على المدى الطويل. ويشتمل البحث على أربعة محاور هي كإلتية :

البحث الأول: منهجية البحث وأبحاث السابقة**منهجية البحث****1. مشكلة البحث**

- أ- هل أن تعظيم الثروة النقدية تُعد السبيل لإمّثل لتحقيق لإهداف المرسومة كافة التي تلبي احتياجات الشركة والأطراف ذات العلاقة على حدٍ سواء وبالنتيجة تحقق الإستمرارية والإستدامة.
- ب- هل يؤدي تعظيم الثروة النقدية إلى استمرارية الشركة واستدامتها ؟

2. أهداف البحث

- أ- التعرف على فرض استمرارية الشركة ومفهوم الإستدامة وأبعادها وتأثرهما بتعظيم الثروة النقدية.
- ب- انعكاس تأثير تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات المساهمة.

3. فرضية البحث

يُسهم تعظيم الثروة النقدية في تحقيق استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال.

4. أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية تعظيم الثروة النقدية. إذ إن العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة والشركة تدور حول النقدية. وبالنتيجة ليس لدى الشركة أي خيار سوى أن تكون مشغولة بتحقيق أهداف هذه الأطراف عن طريق تسخير الجهود كافة لتعظيم النقدية التي تستند إلى منظور قصير وطويل الأجل وبالنتيجة الإستمرارية والاستدامة في بيئة الأعمال.

5. حدود البحث

1. الحدود الزمانية : البيانات المالية للمدة (2015 - 2017) لغرض التعرف على المؤشرات المالية للتنبؤ باستمرارية واستدامة الشركات.
2. الحدود المكانية : تتضمن مجموعة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, علماً أنه قد جرى استعمال أسلوب العينة العشوائية التطبيقية المتساوية لاختيار العينة.

جدول 1

الشركات عينة البحث

| ت | قطاع | الشركات | الرمز | نسبة المساهمة الخاصة | تاريخ التأسيس | تاريخ الإدراج | رأس مال الإدراج | رأس المال كما في 2017/12/31 |
|----|------------------|--|-------|----------------------|---------------|---------------|-------------------|-----------------------------|
| 1 | المصارف | مصرف كوردستان | BKUI | %100 | 2005/03/13 | 2006/11/01 | 50,000,000,000 | 400,000,000,000 |
| 2 | | مصرف عبر العراق للإستثمار | BTRI | %100 | 2006/08/01 | 2015/02/15 | 250,000,000,000 | 264,000,000,000 |
| 3 | الصناعة | بغداد للمشروبات الغازية | IBSD | %85.37 | 1989/07/18 | 2004/06/15 | 10,000,000,000 | 177,333,333,333 |
| 4 | | العراقية لتصنيع وتسويق التمور | IIDP | %72.536 | 1989/01/29 | 2004/09/04 | 1,267,500,000 | 17,250,000,000 |
| 5 | الخدمات | المعمورة للإستثمارات العقارية | SMRI | %100 | 1993/01/19 | 2004/06/15 | 2,700,000,000 | 22,780,000,000 |
| 6 | | النخبة للمقاولات العقارية | SNUC | %100 | 2001/07/16 | 2004/09/18 | 400,000,000 | 2,065,519,330 |
| 7 | الزراعة | العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم | AIPM | %45.23 | 1987/06/13 | 2005/08/03 | 1,000,000,000 | 5,000,000,000 |
| 8 | | الأهلية للإنتاج الزراعي | AAHP | %100 | 1994/09/06 | 2004/06/15 | 227,000,000 | 575,000,000 |
| 9 | الفنادق والسياحة | الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع | HNTI | %20.67 | 1978/05/08 | 2004/07/08 | 432,000,000 | 6,253,175,025 |
| 10 | | فنادق كربلاء | HKAR | %100 | 1953/06/28 | 2004/07/25 | 180,000,000 | 5,000,000,000 |
| 11 | الإستثمار | الونام للإستثمار المالي | VWIF | %100 | 2000/05/25 | 2004/10/24 | 200,000,000 | 2,000,000,000 |
| 12 | | الامين للإستثمار المالي | VAMF | %100 | 1999/04/28 | 2004/06/15 | 300,000,000 | 1,500,000,000 |
| 13 | التأمين | الامين للتأمين | NGIR | %100 | 2000/07/31 | 2004/08/03 | 150,000,000 | 3,819,312,000 |
| 14 | | دار السلام للتأمين | NDSA | %100 | 2000/06/11 | 2004/08/14 | 600,000,000 | 3,509,000,000 |
| 15 | الاتصالات | شركة الخاتم للاتصالات | TZNI | %100 | 2013/07/29 | 2015/06/10 | 1,829,782,653,400 | 1,829,782,653,400 |
| 16 | | أسيا سيل للاتصالات | TASC | %100 | 2007/07/25 | 2012/12/05 | 270,012,000,000 | 310,000,000,000 |
| 17 | التحويل المالي | الطيف للتحويل المالي | MTAI | %100 | 2006/01/08 | 2015/01/15 | 38,000,000,000 | 45,000,000,000 |
| 18 | | الحرير للتحويل المالي | MTAH | %100 | 2008/10/09 | 2015/01/15 | 45,000,000,000 | 45,000,000,000 |

المصدر : إعداد الباحثان

أبحاث السابقة

1- بحث (Larsson, 2007) بعنوان "دمج الاستدامة باستراتيجية الأعمال - الصناعة الكيميائية السويدية - Integrating sustainability with business strategy - the Swedish chemical industry". وهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الاستدامة وعلاقته باستراتيجية الأعمال. وكذلك اكتشاف العوامل الحاسمة لتكامل الاستدامة مع استراتيجية الأعمال وقد توصل الباحث إلى نتائج كان أبرزها إن الاستدامة تُعد قضية مهمة في هذه الأيام وستكون لها أهمية أكبر في المستقبل. وكذلك إن الرؤية المشتركة وموائمة الأهداف هما العاملان الحاسمان في تكامل الاستدامة مع استراتيجية الأعمال. ويتشابه هذه البحث مع البحث الحالي في تناول مفهوم وأبعاد الاستدامة وضرورة أدرجها أو ربطها بأهداف واستراتيجيات الشركات.

2- بحث (Al-Abdullah & Abu-Abbas, 2013) بعنوان "تعظيم الثروة النقدية : الدواء الشافي Cash Wealth Maximization: The Panacea". وهدف البحث إلى التعرف على الهدف الضمني الذي ترجع إليه بقية الأهداف الأخرى بناءً على ما جاءت به الهيئات المهنية للمحاسبة من بيانات. وقد توصل الباحثان إلى نتائج كان أبرزها أن الشخصية الطبيعية والمعنوية تسعى بصورة غير محدودة لتعظيم الثروة النقدية، لأن تفكير الشركات فيما يتعلق بتعظيم الثروة النقدية مماثل ومشابه لتفكير أصحابها. ويتشابه هذه البحث مع البحث الحالي في تناول تعظيم الثروة النقدية من وجهة نظر الهيئات المهنية للمحاسبة.

3- بحث (Provasi & Riva, 2015) بعنوان "تقييم استمرارية الشركات المدرجة في البورصة الإيطالية : دراسة تجريبية ASSESSMENT OF GOING CONCERN FOR THE ITALIAN LISTED COMPANIES: AN EMPIRICAL STUDY". وهدف البحث إلى تحليل محتوى تقارير مدققي حسابات الشركات الإيطالية المدرجة للتحقق من فرضية استمراريته. وقد توصل الباحثان إلى نتائج كان أبرزها إن نسبة كبير من الشركات الإيطالية المدرجة كان رأي مدقق الحسابات فيها غير متحفظ بسبب عدم وجود ظروف واحداث جوهرية حول قدرتها على الاستمرارية. ويتشابه هذه البحث مع البحث الحالي في تسليط الضوء على فرض استمرارية الشركة في مزولة أعمالها.

يختلف البحث الحالي عن الأبحاث السابقة المعروضة في بيان انعكاس تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات لأن البحث يبين تحليل بيانات عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة أثر انعكاس تعظيم الثروة النقدية على استمرارية الشركات واستدامتها.

البحث الثاني

أولاً: تعظيم الثروة النقدية

إن تعظيم الثروة النقدية (CWM) هدف دلت عليه جميع الوثائق الصادرة من الهيئات المهنية للمحاسبة (AICPA و FASB و IASB) سواءً بشكلٍ ضمني أم ظاهري ، إذ ركزت هذه الهيئات على هدف واحد عكست به ميولها الواضح نحو توفير معلومات محاسبية مرتبطة في أساسها بهدف تعظيم الثروة النقدية التي تخدم به ظاهرياً جهة كانت وما تزال سبب وجود إي شخصية معنوية هي المساهمين الذين يسعون دوماً إلى تعظيم ثروتهم عن طريق استخدام النقد لتوليد المزيد من النقد، أما ضمناً فهي تخدم به كل مستخدمي القوائم (التقارير) المالية.

ومن أبرز الوثائق التي تتعلق بصياغة أهداف التقارير المالية ما جاء به كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA والبيان الأول لمجلس معايير المحاسبة المالية SFAC No.1 والإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية والبيان المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية. فقد أوضح (Al-Abdullah & Abu-241-239:2013, Abbas) في المقالة الثانية "تعظيم الثروة النقدية : جوهرة في التاج" أن هذه الوثائق مشبعة بالكامل بمذهب Milton Friedman في الاقتصاد النيوكلاسيكي Neoclassical الذي يؤدي إلى إختزال Reductionism لإجراءات والسلوكيات والأنشطة والقرارات كافة باتجاه طريق واحد ضيق ومختار بتعمد إلا وهو تعظيم الثروة النقدية ، وهذا الإتجاه يدفعنا إلى استنتاج حتمي بأن الكون مبني على النقد ويعيش من اجله ويتمتع الإنسان عموماً بحياة مزدهرة إذا ما عُظمت ثروته النقدية. إذ يعني الإختزال "مقاربة مادية وعقلية منظورها الكون بأسره ، تتكون من عدد كبير من الموارد البشرية والمادية تدور كلها حول مورد أساسي وحيد هو النقد، الذي يكون بسببه البشر أدوات يجري استغلالها والتلاعب بها لتحقيق هدف واحد هو تعظيم الثروة النقدية ". وتطرق (Al-Abdullah & Abu-Abbas,2013:59) في المقالة الأولى "تعظيم الثروة النقدية : الدواء الشافي" إلى أربعة وثائق استخدمت مصطلحات مرادفة لتعظيم الثروة النقدية، فقد استخدم AICPA مصطلح " القوة الكسبية earning power ". و استخدم SFAC No.1 "القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية مواتية أو ملائمة ability to generate favorable cash inflows". وجرى استخدام "قدرة الكيان على توليد النقد والنقد المكافئ The ability of an entity to

قاعدة مواردها الحالية "generate cash and cash equivalents" وكذلك "قدرة الكيان على توليد تدفقات نقدية من the capacity of the entity to generate cash flows from its existing resource base " في إطار المفاهيمي لـ IASB. واستخدم البيان المشتركة لـ FASB & IASB "صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة إلى الكيان future net cash " و"التدفقات النقدية المستقبلية استناداً لتقارير الكيان future cash inflows to an entity " و"القدرة على توليد التدفقات النقدية ability to flows from the reporting entity " و"التدفقات النقدية المستقبلية future cash flows generate cash flows ". ويمكن توضيح ما جاءت به هذه الوثائق الصادرة من الهيئات المهنية المحاسبية فيما يخص هدف القوائم المالية الأساس, وكما يأتي :

أ. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA

في عام 1973 خلصَ الفريق الدراسي المُشكل من قبل AICPA المعنى بدراسة أهداف القوائم المالية من إصدار تقرير يُعرّف بتقرير لجنة Trueblood الذي نُسبَ أسم رئيسه Robert M. Trueblood إليه. وذكر AICPA عن طريق تقرير لجنة Trueblood أهداف عديدة للقوائم المالية منها "توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لإتخاذ القرارات الاقتصادية" و"تزويد المستخدمين بمعلومات من أجل التنبؤ ومقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المقدار والتوقيت وعدم التأكد المتعلق بها " , لكن الهدف الأساس والمستمر لأي شركة هو "تعظيم الثروة عن طريق استخدام النقد لتوليد المزيد من النقد يبقى دون أي تغيير" , ويدل توليد المزيد من النقد على القوة الربحية (الكسبية) للشركة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على توليد النقدية والإرباح مع أخذ عامل الزمن بنظر الإعتبار, علماً أن التدفقات النقدية (بخلاف التغييرات الرأسمالية) تختلف عن الإرباح بسبب بعض البنود كالمدينين والدائنين والمخزون والإندثار ويقترّب هذا الإختلاف للتساوي خلال مدة طويلة وعلى مدار عمر الشركة قد يحصل هذا التساوي. وعموماً يتفق المستخدمون كافة على مصلحة مشتركة تُظهر سعيهم في تعظيم نتائج قراراتهم الاقتصادية عن طريق زيادة وتسريع المنافع وتقليل أو تأجيل التضحيات. وتتأثر جهود الشركة من أجل تحقيق أهدافها بثلاثة عوامل :

(1) مستوى المخاطر المقبولة, (2) القيود الملازمة (المتأصلة) بخط العمل, (3) القيود المفروضة من المجتمع. ولِدعم هذا الهدف تلجأ الشركة إلى تحقيق أهداف أخرى كالحصول على التمويل الكافي وتوفير القوة العاملة وغيرها من الإلهاف التي تعزز الهدف الأساس للشركة (AICPA,1973:15-23).

ومما سبق يتضح أن تقرير لجنة Trueblood قد تطرق بشكل واضح إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) نظراً لإنبثاق هذا التقرير من البيئة الثقافية للولايات المتحدة التي ترى أن الهدف الأساس للرأسمالية هو تعظيم الثروة النقدية (CWM). إذ يدفع هذا الهدف الشركة إلى زيادة أرباحها وتحويل هذه الأرباح إلى نقدية تؤدي إلى زيادة ثروة أصحاب المصلحة عموماً والمساهمين خصوصاً. لذلك يركز النهج الرأسمالي التقليدي بشكل واضح على أصحاب رأس المال وتعظيم ثروتهم بالدرجة الأولى. لذلك يُنظر إلى هدف تعظيم الثروة النقدية وفقاً لهذه الوثيقة بأنه الهدف الإجمالي الذي يؤدي تحقيقه إلى تحقق بقية الأهداف.

ب. بيان FASB الأول

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1978 بياناً لمفاهيم المحاسبة المالية رقم واحد Statement of Financial Accounting Concepts No.1 الذي جرى تعديله وإعادة إصداره عام 2008. تُوجّه أهداف التقارير (القوائم) المالية الواردة في SAFC No.1 نحو المصلحة المشتركة التي تليها الشركة إحتياجات المستخدمين من المعلومات حول قدرتها على توليد تدفقات نقدية مواتية (ملائمة) ، وتساعد هذه المعلومات أصحاب المصلحة في تقييم مقدار وتوقيت وعدم التأكد من النقدية المتوقع إستلامها من مقسوم الأرباح والفوائد والمتحصلات من عملية البيع وسداد أو إستحقاق الأوراق المالية أو القروض. وإنطلاقاً من أن الشركات منتجة وموزعة للموارد النادرة، فإن التقارير المالية لهذه الشركات تتعلق بتخصيص هذه الموارد لإنتاج وتوزيع الأنشطة والتركز على خلق واستخدام الثروة النقدية وتقاسم المخاطر المرتبطة بهذه الثروة مع أصحاب المصلحة وخاصةً المستثمرون والدائنون. ووفقاً للفقرة 25 تُستثمر النقدية أو السلع من المستثمرون الذين يتوقعون في مقابل ذلك تدفقات نقدية كعوائد على الإستثمار في الشركة نتيجةً لما اتخذته إدارة هذه الشركة من مسؤولية تتمثل في تعظيم أو توليد التدفقات النقدية لتقابل بها الشركة إلتزاماتها آنية أو مستقبلية. وذكر البيان بالفقرة 30 بأن المعلومات الواردة في هذا البيان تركز على القرارات الإستثمارية والتمويّاتية لأسباب واقعية وليس تضييقاً لنطاق هذا البيان باعتبارهم المستثمرين والدائنين المستخدمين الخارجيين الأكثر تأثيراً وتأثراً بقرارات الشركة لإمتلاكهم على المورد الإهم الذي يتمثل بالنقدية (FASB, 2008:1-17).

مما سبق يتضح أن هناك تقارباً كبيراً بين SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood في صياغة الأهداف نظراً لانطلاق هاتين الوثيقتين من بيئة واحدة هي البيئة الثقافية للولايات المتحدة. إذ تمتلك الولايات المتحدة إقتصاداً حراً متقدماً مبنياً بشكل أساسي على الشركات الخاصة التي ينصب إهتمام مساهمها على هدف وحيد يؤدي إلى تعظيم ثروتهم بالدرجة الأولى وتحقيق أهداف بقية

الإطراف ذات العلاقة بالدرجة الثانية , وبالنتيجة يعكس هذا الهدف نجاح وإستمرارية الشركة وإستدامتها ويعكس كذلك قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها وقدرتها في تحويل الإرباح إلى تدفقات نقدية آنية ومستقبلية.

ت. الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

أصدرت لجنة المعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IASB) Committee عام 1989 إطاراً لإعداد وعرض القوائم المالية والذي جرى إعتماده عام 2001 من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). أكد IASB على أهمية الوصول إلى أهداف مشتركة تُحقق بها إحتياجات كافة مستخدمي المعلومات. فذكر IASB في الفقرة 12 أن القوائم المالية ينبغي أن توفر معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية. وتفترض الفقرة 15 أن العلاقة بين مستخدمي المعلومات المالية والشركة تقتصر على هذه القرارات التي تستند على معلومات مالية يُقيم بها المستخدمين قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من هذا التوليد. وتهتم الفقرة 16 بقائمة المركز المالي ومهمتها في توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة وإستخدام هذه المعلومات في التنبؤ بقدرة الشركة على توليد نقدية في المستقبل. وأوضح IASB دور قائمة الدخل في تقديم معلومات حول ربحية الشركة وذلك في الفقرة 17 التي ركزت على فائدة هذه المعلومات في التنبؤ بقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية عن طريق قاعدة مواردها الحالية. أما الفقرة 18 فركزت على ما تقدمه قائمة التدفق النقدي من معلومات مفيدة في تقييم أنشطة الشركة الإستثمارية والتمويّاتية والتشغيليّة والتي بدورها تفيد في تدعيم المستخدمين بأساس يستطيعوا عن طريقه تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية والنقدية المكافئة (IASB,2006:35-36).

ومما سبق يتضح أن IASB قد تجنب وضع مصطلح "تعظيم الثروة النقدية" و"القوة الربحية" بشكل واضح , ولكن الهدف الوحيد من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي المتمثل "بتوفير معلومات للحكم على قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المكافئ ومقدار وتوقيت وعدم التأكد من هذا التوليد" الذي يدل ضمناً على إهتمام الشركة المنصب على تعظيم الثروة النقدية عن طريق تركيزها على توليد النقد. ويرى IASB أن الحاجة إلى المعلومات تختلف بإختلاف المستخدمين, إلا أن هذه الإختلافات ستلاشى عن طريق المعلومات المقدمة إلى المساهمين نفسها. ويتفق IASB مع SAFC No.1 وتقرير لجنة Trueblood بشكل ضمني مع خاصيتي أولوية وسرمدية هدف تعظيم الثروة النقدية على بقية الإلهاداف الأخرى.

ث. البيان المشترك لـ FASB & IASB

نشر FASB عام 2006 مسودة أولية للمناقشة لتطوير أهداف التقارير المالية , إذ لاقت هذه المسودة إستحسان IASB مع وجود بعض الملاحظات التي جرى تعديلها وقدمت مرة أخرى للمناقشة من FASB & IASB بشكل مشترك عام 2008 , قبل إن يجري نشر هذه المسودة كبيان نهائي مشترك عام 2010. تطرق البيان المشترك في OB2 إلى توفير معلومات مالية تساعد المستخدمين في إتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الإحتفاظ أو بيع أدوات الدين والملكية وتعتمد هذه القرارات على ما ذكر بـ OB3 حول قدرة المستخدمين على تقييم العوائد عن طريق المعلومات المالية من حيث مقدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة إلى الكيان وتوقيتها وعدم التأكد منها. ويوضح OB16 أهمية المعلومات المتعلقة بالإداء المالي السابق للشركة لأنها مفيدة في التنبؤ بالعوائد المستقبلية على الموارد الإقتصادية وكذلك الكيفية التي تُدير بها الإدارة مسؤولياتها. ويشير OB18 إلى ضرورة توفير معلومات مفيدة في تقييم قدرة الشركة في الماضي والمستقبل على توليد تدفقات نقدية , وبالنتيجة قدرتها على تولد تدفقات نقدية صافية من مواردها الحالية دون الحاجة إلى موارد إضافية من المستثمرين والدائنين. ويبين OB20 ما تقدمه المعلومات حول التدفقات النقدية في مساعدة المستخدمين في فهم أنشطة الشركة التشغيلية وتقييم أنشطتها التمويلية والاستثمارية (FASB,2010:1-5).

ومما سبق يتضح أن البيان المشترك لـ FASB & IASB يتجنب الدعوة المباشرة إلى تعظيم الثروة النقدية كهدف أساسي للتقارير (القوائم) المالية كما فعل IASB , ولكنه دل عليها عن طريق تركيزه على التدفقات النقدية التي ذكرت في 9 أهداف من أصل 21 هدفاً تناولها البيان. وإن السبب الرئيسي لعدم تطرق هذا البيان إلى تعظيم الثروة النقدية (CWM) يعود بالإساس إلى دوليته وعدم إقتصاره على بيئة ثقافية معينة , ويُعد هذا خلافاً للوثيقتين الإوليتين اللتان عكستا تأثرهما بالبيئة الثقافية للولايات المتحدة في صياغة أهداف التقارير المالية. فإن توفير المعلومات حول قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية أو صافي التدفقات النقدية المستقبلية يكفي كدلالة ضمنية على أن CWM هو الهدف الأساس أو القاسم المشترك الذي يلبي إحتياجات كافة المستخدمين.

وعلى الرغم من وجود من يختلف مع المذهب النيوكلاسيكي الذي جاء به Friedman وهم الفئة التي تؤكد على التقارير الإاجتماعية والبيئية. إلا أن الوثائق الإربعة الصادرة من الهيئات المهنية المحاسبية إتفقت في جوهرها مع هذا المذهب , فطالما يقوم أصحاب رؤوس الأموال بإستثمار أموالهم في شركة معينة , فإن هم يسعون وراء نتيجة حتمية هي تعظيم ثروتهم النقدية , وهذه النتيجة تبين قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح التي تدل على نتيجة أعمال جيدة وقدرتها أيضاً على تحويل هذه الأرباح إلى تدفقات نقدية تؤدي إلى زيادة نقدية الشركة ,

وبالنتيجة تكون الشركة قادرة على الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية وكذلك الدخول في إستثمارات جيدة تزيد من تدفقاتها النقدية. ويمكن عن طريق ما دُكر صياغة هدف واضح للتقارير المالية:

"توفير معلومات مفيدة للمستخدمين يستطيعون الحكم عن طريقها على قدرة الشركة في تعظيم الثروة النقدية"

ويرى الباحثان أيضاً أن تعظيم ثروة المساهمين كهدف مالي يختلف عن تعظيم الثروة النقدية (CWM) الهدف المحاسبي، لأن الأول يعرف بأنه "ناتج ضرب عدد الأسهم المملوكة للمساهمين بسعر السهم الحالي في البورصة مضافاً إليها مقسوم الإرباح الذي سيجري توزيعه في السنة المقبلة". أما CWM فيمكن أن يعرف بأنه "الزيادة بالتدفقات النقدية نتيجة معاملات قامت بها الشركة كان النقد طرفاً فيها وذلك خلال السنة المالية".

ثانياً: استمرارية واستدامة الشركات

1. مفهوم الاستمرارية

تمتلك الاستمرارية أهمية كبيرة لما لها من تأثيرات في جهات عديدة ابتداءً من الشركة نفسها والمستثمرين والدائنين وصولاً إلى الأطراف المستفيدة الأخرى منها ، فضلاً عن تأثيرها في إقتصاد البلد بسبب إنعكاس تأثير الشركات على الدخل القومي. إذ تعتمد معظم الطرائق المحاسبية على فرضية الاستمرارية بالعمل لمدة غير محددة. إذ يُتوقع من الشركة أن تستمر لمدة كافية حتى تحقيق أهدافها وتفي بالتزاماتها. وأن مفهوم الإندثار والإطفاء مبرر ومناسب فقط مع فرضية إستمرارية الشركات. وتُعد الإستمرارية إحدى أهم الفروض المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) في الفقرة 25 و 26 على ضرورة قيام الإدارة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الإستمرارية في مزاولته عملها ، إذ ينبغي عليها إعداد القوائم المالية على أساس مستمر ، طالما لا توجد هناك نية لدى إدارة الشركة في الوقت الحاضر بالتصفية أو تقليص أعمالها أو التوقف عن مزاولته، فعند قيام الإدارة بتقييم قدرة الشركة على الإستمرارية وثبت وجود حالات مادية بعدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف تهدد بقائها كشركة مستمرة فإن ه يكون من الواجب الإفصاح عن هذه الحالات. فعندما تقوم إدارة الشركة بتقييم الإستمرارية تأخذ بنظر الإعتبار كافة المعلومات المتوافرة للمستقبل المنظور والتي تكون على الأقل إثني عشر شهراً من تاريخ إعداد آخر قائمة مركز مالي ودون إقتصار على ذلك فقط ، فقد تعتمد الإدارة على أخذ معلومات من العمليات المربحة والإمكانية السريعة للوصول إلى المصادر المالية أو قد تأخذ في الإعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج سداد الدين

والمصادر المحتملة لإستبدال التمويل قبل الإستنتاج بأن إلباس المحاسبي للشركة المستمرة مناسب (6-5:2011,IASB). فالإستمرارية تفترض عادةً أن الشركة مستمرة في مزاوله أعمالها لمدة كافية للوفاء بالتزاماتها التعاقدية وخطتها. فإذا لم يكن هناك توقع لإستمرارية الشركة بسبب الإفلاس مثلاً، فإن ه ينبغي على الشركة تقييم أصولها وخصومها والإفصاح عنها في قائمة المركز المالي كما لو أن الشركة سيجري تصفيتها، إذ يمكن أن تُعرّف الإستمرارية بأنها "إفتراض إستمرار الشركة بالعمل في المستقبل المنظور" (Libby et al,2011:46). كما وعُرفت من قبل (Spiceland et al,2018:26) بأنها "إفتراض يبين أن الشركة ستزاول أعمالها إلى أجل غير مسمى". وتُعرّف أيضاً بأنها "إفتراض يوضح أن الشركة مستمرة وستستمر بأعمالها في المستقبل المنظور، وليس لها أي نية بالتصفية أو تقليص حجم عملياتها، وإذا وجدت نية للقيام بذلك يتعين على الشركة إعداد قوائمها المالية على وفق أساس مختلف، وإن هذا الإلباس ينبغي الإفصاح عنه في القوائم المالية" (48: 2018, IFRS). ولغرض توصيل معلومات موثوقة وواقعية للمستخدمين ينبغي أن تتوافق القوائم المالية المُفصح عنها مع فرضية الإستمرارية بالعمل. فمن المفترض عادةً وجود طرفين رئيسيان يقومان بتقييم إستمرارية الشركة هما: إدارة الشركة ومدقي حساباتها. ومع ذلك تشارك أطراف أخرى ذات صلة بالشركة كالمستثمرين والدائنين والمصارف والوكلاء الحكوميين في التأكد من إستمرارية الشركة. (Novoselova & Soklim, 2011:16-19).

2. مفهوم الإستدامة وابعادها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development (الإستدامة) لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم الذي نظّمته الأمم المتحدة سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، وناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم. إذ إن إستغلال الموارد اليوم ينبغي ألا يؤثر على مستويات المعيشة في المستقبل حتى لا تتلاشى أو لا تتعرض الموارد التي يستخدمها الإنسان للفناء. فلقد أصبحت الإستدامة (التنمية المستدامة) إلباس النظري الأكثر أهمية في جميع أنحاء العالم بالنسبة للتنمية البشرية. إذ تُعد الإستدامة طريقة للعيش بإنسجام Harmony مع البيئة. فمُنذ أن عرّف تقرير Bruntland الإستدامة خضع هذا التعريف الوارد فيه إلى تعديلات عديدة وأعيد صياغته أكثر من مرة، ففي عام 1996 كان هناك ما يُناهز ثلاث مائة تعريف حول الإستدامة (التنمية المستدامة) يُشير أغلبها إلى الموارد الطبيعية والنظم البيئية Ecosystems ومستوى المعيشة والنمو الإقتصادي. إذ إن هناك فهم خاطئ يجرننا (يدفعنا) للقول بأننا نعيش في عالم مستدام، على الرغم من وجود العديد من العمليات البيئية غير مستدامة، فهناك مجموعة كبيرة من الكائنات

مهدة بالانقراض والنظم البيئية معرضة بأكملها للخطر, فضلاً عن التغير المناخي الذي يُعد من أكثر التحديات التي تهدد حياة الإنسان. ويتضح من ذلك أن البقاء على قيد الحياة هو المهمة الأساسية للبشرية، على الرغم من أن الاستدامة (التنمية المستدامة) تتجاوز هذه الفكرة فهي لا تريد منا فقط أن نركز على البقاء في بيئة دمرناها بأنفسنا بل تحسين الظروف المعيشية للأجيال القادمة. فالنقاش حول الاستدامة يؤدي إلى فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى تركز على تغيير سلوك وطريقة الاستخدام البشري حتى يتوقف الإنسان عما يقوم به من أعمال تدمير ذاتي. أما الفئة الثانية فتؤمن بوسائل التكنولوجيا الحديثة التي سوف تحسن من حياة الإنسان وحالة الكوكب (Keiner,2006:1-4). وتُعتبر الاستدامة مفهوماً واسعاً يقوم بإيقاف أو تخفيض الأمور السيئة التي تؤثر في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع حتى تجعل الناس يشعرون بحالة أفضل , إذ تُعد الاستدامة مفهوماً مستقبلياً. فإذا ترك الجيل السابق ثروات أقل للجيل اللاحق سيؤدي ذلك إلى مستقبل مجهول أو سيئ. فينبغي تعويض الأجيال اللاحقة عن الانخفاض الحاصل بالموارد نتيجة ما قامت به الأجيال الحالية من أعمال تقتند إلى الرؤى طويلة الأجل (Gane,2007:131-132). وتُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بما للأجيال اللاحقة من مقدرات تُلبي إحتياجاتهم" (عبد الرحيم,2015: 22).

تأسهم الشركة في حالة دمج قضايا الاستدامة بتطوير إستراتيجية الشركة في ظل وجود مجتمع مستدام يأخذ بعين الإعتبار إحتياجات أصحاب المصلحة جميعهم. إذ إندمج الاستدامة في إستراتيجية الشركة وعملياتها سيؤدي إلى تصحيح الإوضاع واخذ أموراً أخرى بنظر الإعتبار كتناقص الموارد الطبيعية وتوفير فرص عمل مُجدية إقتصادياً والاستفادة القصوى من رأس المال البشري وتقليل أو الحد من المخاطر التي تواجهها أكبر الشركات في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين ، فينبغي على الشركة التركيز على كافة الجهات المرتبطة بها والنظر إلى الإداء المالي القصير والطويل الأجل مع التركيز على الإخير لأن إستدامة الشركة تعتمد على مساهمتها في المجتمع المستدام (Eccles & Krzus,2010: 3-4). فقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جنوب إفريقيا بمدينة جوهانسبورغ عام 2002م ثلاثة أبعاد للإستدامة (الإستدامة ثلاثية الأبعاد Three Dimensions). إذ ويمكن تناول هذه الأبعاد كما يأتي :

a. البعد البيئي: يتعلق البعد البيئي بتأثير أنشطة الشركة في الأنظمة الطبيعية. وهذا يشمل كلا من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تسببها الشركة والإطراف ذات الصلة بالشركة (كالموردين والعملاء). ويضيف (عبد الرحيم,2015: 24) أن الإهتمام بالجانب البيئي يؤدي إلى

الحفاظ على قاعدة الموارد وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها عن طريق مراعاة الاعتبارات البيئية التي تؤكد على عدم زيادة المخلفات للقدرة الاستيعابية ومحاولة تخفيضها للوصول إلى بيئة صحية. ويضيف (Moldan et al, 2012:6-7) أن الإهتمام بالسلع والخدمات التي تُقدم للمجتمع يعني ذلك الإهتمام بالإنظمة البيئية العالمية والتنوع البيولوجي الذي يُعد أهم عنصر في البنية التحتية البيئية لأنه مُتطلب أساسي لمعظم الخدمات. إذ لا يمكن توفير الخدمات الضرورية إلا إذا كانت الإنظمة البيئية بحالة صحية جيدة. وتعرّف الإستدامة البيئية بأنها "الحفاظ على الصفات التي يجري تقييمها في البيئة المادية (الهواء والماء والأرض)". وقد عرّفها (Black,2004:34) بأنها "مدى قدرة النظم البيئية على الإستمرارية في أداء وظائفها الأساسية في المستقبل".

b. البعد الإقتصادي: يُشير البُعد الإقتصادي إلى مخرجات الشركة (التقارير المالية) ويتعلق بتأثيراتها في الظروف الإقتصادية لأصحاب المصلحة والنظام الإقتصادي المحلي والعالمي، وأكد (Schiehlé&Wallin,2014:21-22) على ما جاء في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بإتباع نهج متكامل بإتجاه تحقيق الإستدامة الإقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المسؤولية على المدى الطويل شاملةً الدول والمجتمعات جميعها. إذ إنالنمو الإقتصادي أمر غاية بالإهمية وهدف مقبول عالمياً ويُعد الهدف الأكثر أهمية للمجتمعات على مدى العقود الخمسة الماضية. فقد قاربت الإلزامات العالمية المالية والإقتصادية بين الإستدامة والنمو الإقتصادي ، وأدت تلك الإلزامات إلى التركيز على دعم الجانب الإقتصادي وتأثير النمو الإقتصادي على القضايا البيئية والاجتماعية ، وأصبح الجانب الإقتصادي جزءاً مهماً للشركات خصوصاً والمجتمعات عموماً. ويمكن تعريف الإستدامة الإقتصادية بأنها "بقاء الشركة في ممارسة أعمالها"، وتبحث الإستدامة الإقتصادية في الآثار الداخلية والخارجية للإستدامة مثل الإداء المالي وإدارة الملكية الفكرية (العلامة التجارية). إذ أنها تدور حول إدارة الشركة بطريقة تضمن بقاء الشركة للأجيال القادمة ، علماً أن الشركات لا تستطيع فصل الإستدامة الإقتصادية عن الإستدامة الاجتماعية والبيئية (Nadella,2016:14).

c. البُعد الإجتماعي: يهتم البُعد الإجتماعي بالقيم والإديان والحياة التي يعيشها البشر وكذلك الطرق التي يرتبط بها هؤلاء البشر مع بعضهم البعض أو مع الشركة. ويتناول هذا البُعد التأثيرات التي تُحدثها الشركة على الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر في البيئة الاجتماعية التي تعمل ضمنها الشركة. فيرى (Bhat,2016:93-94) أن الآثار الاجتماعية للشركة هي مصدر قلق كبير لأصحاب المصلحة. إذ يمكن أن تؤثر المخالفات الاجتماعية على صورة الشركة والميزة التنافسية ، وبالنتيجة فقد أصبحت العديد من الشركات مواظبة عند التعامل مع هذه الآثار وتحاول

قدر إلامكان منع حدوث أي مخالفات والعمل على تضمين مواطنة الشركات Corporate Citizenship لإدارة المخاطر بشكل إستباقي. وعرف (Black,2004:34) البُعد الإجتماعي بأنه "مدى إمكانية الحفاظ على القيم الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية والهويات الإجتماعية والمنظمات الإجتماعية في المستقبل". وقد عرفها (إبراهيم,2016: 11) بأنها "القدرة على تلبية إلامتياجات دون التأثير في الحقوق الإجتماعية للأجيال اللاحقة شاملاً ذلك ممارسات العمالة والعمل اللائق وحقوق الإنسان وغيرها".

ويرى الباحثان أنه من الصعب إتباع نهج متوازن للإبلاغ عن أبعاد الإستدامة. فتشدد خطة الإستدامة لعام 2030م على الإلتزام العالمي بتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (البيئية والإقتصادية والإجتماعية) بطريقة متوازنة ومتكاملة. فقد أضاف (Singh et al, 2012:297) أن الشركات تعطي الأولوية لبُعد واحد على حساب البُعدين الآخرين. إذ يُعد توازن الإبعاد موضوعاً صعباً لأن مبادرة الإبلاغ العالمي¹ (GRI) نفسها توفر مؤشرات أكثر لبُعد واحد على حساب البُعدين الآخرين. فوفقاً لـ (GRI,2015:20) يشتمل البُعد الإقتصادي على تسعة مؤشرات ، بينما يشتمل البُعد البيئي على أربعة وثلاثين مؤشراً ، أما البُعد الإجتماعي فيشتمل على ثلاثة عشر مؤشراً. وإن أهم ما يؤدي إلى تعزيز التكامل بين إبعاد الإستدامة هو التركيز على السياسة العامة للدول، فإذا أعطت السياسة العامة الأولوية للإستثمار في النشاط الإقتصادي دون النظر إلى التأثير في أسهم رأس المال الطبيعي أو البشري أو الإجتماعي فسيؤدي ذلك إلى نتائج سلبية تضر بالمجتمع (كالتلوث والانبعاثات والنفائيات والتصادمات الإجتماعية).

3. أهمية إستمرارية وإستدامة الشركات

تتجلى أهمية إستدامة الشركات من واقع، هو أن سمعة الشركة لم تُعد قائمة على مراكزها المالية فقط وفقاً للرؤى التقليدية ولم يُعد هدفها تعظيم الربح ، فالإلزامات العالمية أدت إلى إفلاس وعدم قدرة بعض الشركات على الإستمرارية، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديدة يُبرز نمو الشركة ومدى مساهمتها في عملية التنمية المستدامة وذلك عن طريق تبنيتها لأبعاد الإستدامة التي تُعتبر مقياساً لإستجابة الشركات في تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع ومقدار حرصها ومدى قدرتها على إستدامة الإستمرارية. وتُشير (الخفاجي,2018: 27) إلى أن نمو الشركة مرتبط بشكل وثيق بالتنظيم ، إذ ينبغي تحديد النمو في أوسع سياق لتعزيز الإضافة البيئية والإقتصادية والإجتماعية لأن نموذج الأعمال أخذ بالتغير من وجهة نظر ضيقة تستند على العوائد والإستمرارية إلى نظرة

شاملة تستند الى المسؤولية الشاملة وخلق القيمة التي تنعكس على المجتمع ككل , وبذلك فإن ضمان إستمرارية الشركات لأكثر من ثلاث سنوات يُعرف بـ (إستدامة الشركات).
ومما سبق يتضح أن الإستدامة مفهوم أوسع من الإستمرارية. فالإستمرارية فرضية ينبغي مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من إعداد هذه القوائم. وبالنتيجة فإن الشركة مستمرة في ممارسة أعمالها في المستقبل المنظور ولا توجد هناك إي نية لتصفية أو تقليل حجم أعمال الشركة. ويجري تسجيل إصول والمطلوبات على أساس أن الشركة ستكون قادرة على تحقيق قيمة أصولها وسداد إلتزاماتها عن طريق ممارسة أنشطتها العادية, فهي تعكس التوقع الطبيعي للشركة ولأصحاب المصلحة بإعتبار أن التوقف عن ممارسة إلأنشطة أو التصفية حالة إستثنائية. وتوفر الإستدامة أساساً للتقييمات المهنية لمخاطر الشركة وفرصها المتعلقة بأنشطة الشركة كافة. وغالباً تكون الإستدامة أطول من الإستمرارية وأن أكثر ما يقرب بينهما هي فكرة أن العمليات ينبغي أن تستمر في المستقبل المنظور وأن الشركة يمكن أن تقي إلتزاماتها المالية والإستدامة على حدٍ سواء، خاصةً إذا كان هناك منتج له دورة حياة طويلة مع وجود متطلبات لإعادة التدوير (التشغيل) والتخلص من النفايات والتظيف والإستعادة في نهاية الدورة.

4. تأثير تعظيم الثروة النقدية على مستقبل الشركة وإستمراريتها وإستدامتها

إن تعظيم الثروة النقدية مفهوم مستقبلي مرتبط بالمديين القصير والطويل لإجل إي يبدأ التعظيم بشكل تدريجي ليؤدي كنتيجة إلى إستمرارية الشركات في مزاولة أعمالها , وذلك عن طريق الإعتماد على افتراض أن الشركة ستواصل أنشطتها في المستقبل المنظور وقادرة على إتمام أنشطتها المالية والوفاء باللتزاماتها المالية. إذ يؤثر مفهوم إستمرارية الشركة على تقييم أصولها وخصومها , فعندما لا ينطبق افتراض الإستمرارية ينبغي على الشركات إستعمال طرائق أخرى للتقييم. ويمكن وقف الإستمرارية طواعيةً عن طريق إغلاق العمل أو إعلان الإفلاس وبصورة لا إرادية عن طريق الإجراءات القانونية المتعلقة بإنهاء العمل. أما الإستدامة فتعتمد على نفس الفكرة التي تفترضها الإستمرارية لإعداد التقارير المالية، ولكن المدة اللازم تكون أطول, كي تشمل على اقتناء المواد وتصنيع المنتجات و(أو) تقديم الخدمات والتخلص منها متضمناً ذلك إعادة التدوير، فضلاً عن الوفاء باللتزامات. فإذا كانت الشركة تواجه مشكلة في الوفاء باللتزامات المتعلقة بالموارد المرتبطة بإستدامة الشركة (كالموارد الإجتماعية والبشرية والموارد البيئية والموارد التكنولوجية) فلا يمكن أن تستمر الشركة بمزاولة أعمالها إلى أجل غير مسمى , إذ إنكل ما يرتبط بنشاط الشركة

يتعلق بتعظيم الثروة النقدية. ولكي تكون الشركة مستدامة ينبغي عليها تحقيق إلاتي
(Hernádi,2012:24):

- أ- فرضية الإستمرارية.
 - ب- عدم وجد مشكلات في سيولتها على المدينين القصير والطويل.
 - ت- تكاليف ثابتة تؤدي إلى تحقيق العوائد المطلوبة للملاك, فضلاً عن توليد أرباح إضافية.
 - ث- المحافظة على أو زيادة قيمتها وقيمة المساهمين.
- ومما سبق يتضح أن الإستدامة مفهوم أوسع من الإستمرارية , ويعتمد المفهومان في تطبيقهما على قدرة الشركة على توليد المزيد من النقدية من قاعدة مواردها الحالية بما يعظم ثروتها النقدية وبالنتيجة تعظيم ثروة أصحاب المصلحة والإستمرارية بتعاملها معهم طالما الشركة مستمرة في تعظيم الثروة.

المبحث الثالث

تعظيم الثروة النقدية وانعكاسها على إستمرارية وإستدامة الشركات

تؤثر النقدية بشكل كبير على إستمرارية الشركات وإستدامتها , إذ تُساعد تعظيم الثروة النقدية الشركات على الوفاء بالتزاماتها, ويمكن قياس مساهمة تعظيم النقدية في تحقيق الإستمرارية والإستدامة عن طريق إستخدام بعض نسب السيولة (Liquidity Ratio) إذ تُشير نسب السيولة إلى قدرة الشركة على تقييم المركز الإئتماني الذي يُعبر عادةً عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وفيما يأتي بعض نسب السيولة التي لها علاقة بالنقدية:

1. النقدية إلى الإلتزامات المتداولة (نسبة النقدية) = (النقدية / الإلتزامات المتداولة) = مرة
تُشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وفقاً لمواعيد إستحقاقها.
2. النقدية إلى إجمالي الأصول = (النقدية / إجمالي الأصول) = مرة
تُحدد هذه النسبة قدرة الشركة على الإحتفاظ بالنقد لمدة معينة بما يعزز فرص الإستثمار في المجالات كافة.

3. التداول = (أصول متداولة / التزامات متداولة) = مرة
تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن عن طريقه تغطية و سداد الإلتزامات قصيرة الأجل بواسطة أصول يمكن تحويلها الى نقدية وذلك في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الإلتزامات.
4. صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول = (أصول متداول - التزامات متداولة) /

X إجمالي (إلصول)

100% = %

تُظهر هذه النسبة مقدار سيولة الشركة قصيرة الأجل , إذ تُشير القيمة المنخفضة نسبياً إلى انخفاض مستويات السيولة بشكل نسبي.

1. قطاع المصارف

جدول 2 نسب السيولة لقطاع المصارف

| مصرف كردستان | | | |
|---|----------|----------|----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 1.64 مرة | 2.17 مرة | 2.15 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.83 مرة | 0.92 مرة | 0.94 مرة |
| التداول | 1.87 مرة | 2.26 مرة | 2.19 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 44 % | 53 % | 52 % |
| مصرف عبر العراق | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 1.73 مرة | 1.53 مرة | 2.71 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.36 مرة | 0.51 مرة | 0.57 مرة |
| التداول | 2.58 مرة | 2.90 مرة | 4.22 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 33 % | 64 % | 68 % |

المصدر: إعداد الباحثان

عن طريق جدول (2) يتضح أن مصرف كردستان ومصرف عبر العراق قد إنخفضت ثروتها النقدية في سنة 2015 ولذلك شهدت هذه السنة نسب سيولة أقل خلال ثلاث سنوات . وفي سنة 2016 عُظمت نقدية المصرفين مما أدى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية مصرف عبر العراق فشهد ذلك أعلى نسب سيولة , أما مصرف كردستان فقد إنخفضت ثروته النقدية مما أثر على نسب السيولة ليشهد هذا المصرف في سنة 2016 أقل نسب سيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول , وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للمصرفين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

2 . قطاع الصناعة

عن طريق جدول (3) يتضح أن شركة بغداد للمشروبات الغازية عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 وشهدت هذه السنة أعلى نسب سيولة للشركة في آخر ثلاث سنوات , أما الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور إنخفضت نقديتها عن السنة السابقة وعلى الرغم من ذلك تعد نسب السيولة لهذه السنة هي الأعلى لآخر ثلاث سنوات . وفي سنة 2016 و 2017 إنخفضت نقدية الشركتين مما أدى إلى إنخفاض النسب أكثر قياساً بسنة 2015. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ,

وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية من عدمه للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال , ولكن إذا إستمر الإنخفاض في النقدية سيؤدي ذلك إلى مشاكل كبيرة تهدد إستمرارية وإستدامة الشركتين وخاصةً الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور .

جدول 3

نسب السيولة لقطاع الصناعة

| شركة بغداد للمشروبات الغازية | | | |
|---|-----------|----------|----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 6.15 مرة | 0.92 مرة | 1.53 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.28 مرة | 0.09 مرة | 0.07 مرة |
| التداول | 11.53 مرة | 3.06 مرة | 6.13 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 47 % | 20 % | 25 % |
| الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 1.65 مرة | 0.12 مرة | 0.04 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.25 مرة | 0.02 مرة | 0.01 مرة |
| التداول | 5.11 مرة | 3.55 مرة | 2.85 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 61 % | 48 % | 43 % |

المصدر: إعداد الباحثان

3. قطاع الخدمات

جدول 4 نسب السيولة لقطاع الخدمات

| شركة المعمورة للإستثمارات العقارية | | | |
|---|-----------|-----------|-----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 1.13 مرة | 5.48 مرة | 4.97 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.11 مرة | 0.12 مرة | 0.19 مرة |
| التداول | 9.93 مرة | 45.34 مرة | 26.04 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 90 % | 97 % | 96 % |
| شركة النخبة للمقاولات العامة | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 7.38 مرة | 7.12 مرة | 6.92 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.33 مرة | 0.31 مرة | 0.31 مرة |
| التداول | 14.03 مرة | 13.95 مرة | 13.73 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 57 % | 57 % | 56 % |

المصدر: إعداد الباحثان

عن طريق جدول (4) يتضح أن شركة المعمورة للإستثمارات العقارية وشركة النخبة للمقاولات قد عُظمت ثروتهما النقدية في سنة 2015. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية الشركتين مما أدى إلى

تفاوتت النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية شركة المعمورة فشهد ذلك أعلى نسب سيولة لها , أما شركة النخبة فقد إنخفضت ثروتها النقدية مما أثر على نسب سيولة لتشهد هذه الشركة في سنة 2015 أعلى نسب سيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول , وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق إستمرارية وإستدامة في بيئة الأعمال.

4. قطاع الزراعة

جدول 5 نسب السيولة لقطاع الزراعة

| الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم | | | |
|---|----------|----------|----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الإلتزامات المتداولة | 0.03 مرة | 0.14 مرة | 0.36 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.01 مرة | 0.04 مرة | 0.12 مرة |
| التداول | 2.44 مرة | 2.47 مرة | 2.17 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 40 % | 41 % | 37 % |
| الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الإلتزامات المتداولة | 1.91 مرة | 2.66 مرة | 0.30 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.26 مرة | 0.34 مرة | 0.04 مرة |
| التداول | 3.95 مرة | 3.39 مرة | 2.90 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 39 % | 30 % | 28 % |

المصدر: إعداد الباحثان

عن طريق جدول (5) يتضح أن الشركتين قد إنخفضت ثروتهما النقدية في سنة 2015 وظهر ذلك جلياً على أول وأهم نسبتيين ظاهرة في الجدول أعلاه. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية الشركتين مما أدى إلى إرتفاع أول نسبتيين قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم فشهد ذلك أعلى نسب مرتبطة بالنقدية مباشرة , أما الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي فقد إنخفضت ثروتها النقدية مما أثر على النسب المرتبطة بالنقدية مباشرة فكانت الأقل في آخر ثلاث سنوات. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق إستمرارية وإستدامة في بيئة الأعمال وخاصةً في سنة 2016 وللشركتين.

5. قطاع الفنادق والسياحة

جدول 6

نسب السيولة لقطاع الفنادق والسياحة

| الوطنية للإستثمارات السياحية المشاريع | | | |
|---|-----------|-----------|-----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 0.11 مرة | 10.87 مرة | 11.18 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.01 مرة | 0.64 مرة | 0.42 مرة |
| التداول | 15.65 مرة | 14.15 مرة | 19.07 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 73 % | 77 % | 69 % |
| فنادق كربلاء | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 2.40 مرة | 7.39 مرة | 0.10 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.03 مرة | 0.04 مرة | 0.001 مرة |
| التداول | 35.23 مرة | 34.12 مرة | 6.28 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 41 % | 18 % | 3 % |

المصدر: إعداد الباحثان

عن طريق جدول (6) يتضح أن الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع أنخفضت نقديتها في سنة 2015 وأثر هذا الانخفاض على نسب السيولة كثيرا مقارنةً بالسنتين الإخيرتين، أما فنادق كربلاء فقد عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 وأثر ذلك على نسب السيولة بشكل إيجابي. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية الشركتين مما أدى إلى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2017. وفي سنة 2017 إنخفضت نقدية الشركتين مما أثر على النسب السيولة لتشهد هذه السنة نسب سيولة متفاوتة بين الشركتين بسبب إنخفاض حسابات أخرى وخاصةً للشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع إذ أثر ذلك على إجمالي لإصول . ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في نسبة النقدية إلى الإلتزامات المتداولة وكذلك نسبة النقدية إلى إجمالي لإصول، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

6. قطاع الإستثمار المالي

عن طريق جدول (7) يتضح أن شركة إلامين للإستثمار المالي وشركة الوثام للإستثمار المالي قد إنخفضت ثروتها النقدية في سنة 2015 مما أدى إلى إنخفاض نسبة النقدية ونسبة النقدية إلى إجمالي لإصول كون النسبتين مرتبطتان بشكل مباشر بنقدية الشركة. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية القطاع مما أدى إلى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية

الشركتين فشهدت هذه السنة أعلى نسب سيولة. ويظهر تأثير تعظيم الثروة النقدية من عدمها جلياً في أول نسبتين ، وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق الإستمرارية والإستدامة في بيئة الأعمال.

جدول 7 نسب السيولة لقطاع الإستثمار المالي

| الأمين للإستثمار المالي | | | |
|---|----------|----------|----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 0.45 مرة | 0.71 مرة | 2.18 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.18 مرة | 0.39 مرة | 0.46 مرة |
| التداول | 2.58 مرة | 1.82 مرة | 4.71 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 61 % | 45 % | 79 % |
| الونام للإستثمار المالي | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 2.02 مرة | 2.21 مرة | 2.26 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.58 مرة | 0.63 مرة | 0.64 مرة |
| التداول | 3.51 مرة | 3.49 مرة | 3.52 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 72 % | 71 % | 71 % |

المصدر: إعداد الباحثان

7. قطاع التأمين

جدول 8 نسب السيولة لقطاع التأمين

| شركة الأمين للتأمين | | | |
|---|-----------|-----------|-------------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 2.17 مرة | 1.96 مرة | 1.11 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.23 مرة | 0.12 مرة | 0.06 مرة |
| التداول | 8.21 مرة | 6.46 مرة | 5.83 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 77 % | 33 % | 28 % |
| شركة دار السلام للتأمين | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 0.21 مرة | 0.87 مرة | -2.85 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.01 مرة | 0.01 مرة | 0.02 مرة |
| التداول | 19.53 مرة | 65.60 مرة | -171.58 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 95 % | 64 % | 99 % |

المصدر: إعداد الباحث

عن طريق جدول (8) يتضح أن شركة إلامين للتأمين قد عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 فأدى ذلك إلى أعلى نسب سيولة شهدتها الشركة، أما شركة دار السلام للتأمين فقد إنخفضت نقديتها في نفس السنة وأثر ذلك على نسبة النقدية فقط ولم تتأثر باقي النسب بذلك لأن لإصول المتداولة وإجمالي أصول للشركة أنخفضت أيضاً. وفي سنة 2016 إنخفضت نقدية شركة إلامين

مما أدى إلى انخفاض نسب سيولة الشركة قياساً بسنة 2015، أما شركة دار السلام فقد عُظمت نقديتها مما أدى إلى إرتفاع نسبة السيولة قياساً بالسنة السابقة. وفي سنة 2017 إنخفضت نقدية شركة التأمين أيضاً وكانت نسب السيولة للشركة هي الأقل قياساً بالسنتين السابقتين، أما شركة دار السلام فقد عُظمت نقديتها مما أدى إلى إرتفاع النسب قياساً بالسنتين السابقتين. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق إستمرارية وإستدامة في بيئة الأعمال.

8. قطاع الاتصالات

جدول 9 نسب السيولة لقطاع الاتصالات

| شركة الخاتم للاتصالات | | | |
|---|----------|----------|----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 0.44 مرة | 0.22 مرة | 0.26 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.13 مرة | 0.06 مرة | 0.06 مرة |
| التداول | 0.80 مرة | 0.69 مرة | 0.82 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | - 6 % | - 9 % | - 4 % |
| شركة أسيا سيل للاتصالات | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 0.35 مرة | 0.48 مرة | 0.60 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.13 مرة | 0.18 مرة | 0.26 مرة |
| التداول | 0.48 مرة | 0.69 مرة | 0.80 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | - 20 % | - 12 % | - 9 % |

المصدر: إعداد الباحثان

عن طريق جدول (9) يتضح أن شركة الخاتم قد إنخفضت ثروتها النقدية في السنوات الثلاث مقدار متفاوت وصحُب ذلك تغيير قيم حسابات أخرى أثرت في مجملها على نسب السيولة بصورة سلبية. أما فيما يخص شركة أسيا سيل فقد إنخفضت نقديتها في سنة 2015، لذلك شهدت الشركة أقل نسب سيولة في هذه السنة. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية الشركة أسيا سيل مما أدى إرتفاع النسب قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية الشركة أسيا سيل أيضاً فأدى ذلك أعلى نسب سيولة شهدتها الشركة. وبالنتيجة فإن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق إستمرارية وإستدامة في بيئة الأعمال وخاصةً لشركة أسيا سيل.

9. قطاع التحويل المالي

عن طريق جدول (10) يتضح إن شركة الحرير عُظمت ثروتها النقدية في سنة 2015 ونظراً لذلك كانت كل النسب لهذه الشركة هي الأعلى، أما شركة الطيف فقد إنخفضت ثروتها النقدية في نفس السنة إلا أن أغلب نسب السيولة كانت مرتفعة ويرجع ذلك لأن الأصول والالتزامات المتداولة

كانت صغيرة في تلك السنة مقارنةً بالسنتين اللاحقتين. وفي سنة 2016 عُظمت نقدية الشركتين مما أدى إلى ارتفاع بعض نسب السيولة وخاصةً في شركة الحرير قياساً بسنة 2015. وفي سنة 2017 عُظمت نقدية الشركتين أيضاً إلا أن نسب السيولة كانت لإقل وذلك بسبب تغيير باقي الأصول والالتزامات المتداولة. ويلاحظ كذلك إن تعظيم الثروة النقدية للشركتين قد أسهم بصورة واضحة في تحقيق إستمرارية وإستدامة في بيئة الأعمال وأدى ذلك إلى دخول الشركتين بإستثمارات ومشاريع جديدة وكذلك سداد بعض الديون وبالنتيجة إعادة تنظيم الهيكل المالي.

جدول 10 نسب السيولة لقطاع التحويل المالي

| شركة الحرير للتحويل المالي | | | |
|---|------------|-----------|-----------|
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 860.03 مرة | 12.70 مرة | 12.42 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.98 مرة | 0.98 مرة | 0.97 مرة |
| التداول | 874.15 مرة | 12.91 مرة | 12.83 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 99% | 92% | 92% |
| شركة الطيف للتحويل المالي | | | |
| النسب | 2015 | 2016 | 2017 |
| النقدية إلى الالتزامات المتداولة | 47.34 مرة | 41.84 مرة | 7.90 مرة |
| النقدية إلى إجمالي الأصول | 0.59 مرة | 0.79 مرة | 0.76 مرة |
| التداول | 65.15 مرة | 43.92 مرة | 6.89 مرة |
| صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول | 96% | 81% | 57% |

المصدر: إعداد الباحثان

المبحث الرابع

أولاً: الإستنتاجات

1. في حال عدم قدرة الشركات على تعظيم الثروة النقدية لسنوات عديدة قد لا تستطيع هذه الشركات سداد ديونها ودفع مقسوم إرباح , وبالنتيجة عدم قدرتها على الإستمرارية والإستدامة.
2. إن فرض إستمرارية من الفروض المحاسبية الأساسية التي تركز عليها العديد من المبادئ المحاسبية , إذ إنتوفره له آثار مهمة عند إعداد التقارير المالية , ويوفر شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك التقارير.
3. ضمان استمرارية الشركات في المدى الطويل يعني استدامتها عن طريق ادراج ابعاد إستدامة في استراتيجيات الشركة والحد من الآثار السلبية والمساهمة في حماية المحيط المحلي والعالمى عن طريق إهتمام بالمكونات والنتائج العضوية لمنتجات الشركات.
4. أن إستدامة مفهوم أوسع من إستمرارية , ويعتمد المفهومان في تطبيقهما على قدرة الشركة على توليد المزيد من النقدية من قاعدة مواردها الحالية بما يعظم ثروتها النقدية.

5. إنعكاس أثر تعظيم الثروة النقدية على استمرارية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال وإذ إن المؤشرات المالية المرتبطة بالاستمرارية والاستدامة تتأثر بشكل واضح بتعظيم الثروة النقدية الموجب والسالب.
6. عظمت الثروة النقدية لمصرف كردستان لسنوات 2015 و 2016 و 2017 , ونتيجة لذلك كانت أعلى نسب سيولة شهدها المصرف كان سنة 2016 و 2107 على التوالي نتيجة تعظيم النقدية. أما مصرف عبر العراق فقد إنخفاض نقدية في سنة 2105 و 2017 , إذ إن هذا التفاوت في تعظيم الثروة النقدية قد أثر كثيراً على نسب سيولة الشركة وجعلها في حالة عدم استقرار.
7. إن شركة بغداد للمشروبات الغازية تعاني من تعظيم سالب للنقدية في سنة 2016 و 2017 وقد أثر هذا على نسب السيولة , إذ كانت أعلى نسب في نفس السنة التي عظمت بها النقدية. أما الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور فقد إنخفضت نقديتها في سنوات 2015 و 2016 و 2017 , وقد أثر إنخفاض بشكل كبير على نسب السيولة , فظهرت أعلى نسب في سنة 2015 لأن إنخفاض بالنقدية كان الأقل.
8. عانت شركة المعمورة للإستثمارات العقارية من تعظيم سالب للثروة النقدية فقط في سنة 2016, وفي العموم كانت نسب السيولة متفاوتة نظراً لتفاوت التدفقات الداخلة والخارجة. أما شركة النخبة للمقاولات العامة فقد إنخفضت نقديتها في سنة 2016 و 2017 , ولقد أثر إنخفاض النقدية على نسب السيولة وخفضها أيضاً , إذ كانت أعلى نسب سيولة للشركة في سنة 2015.
9. إنخفاض نقدية الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم في سنة 2015 إلا أنها استطاعت تعظيم نقديتها في سنة 2016 و 2017 , وقد شهدت سنوات التعظيم ارتفاع ملحوظ لنسب السيولة. أما لشركة إلهية للإنتاج الزراعي فقد إنخفضت نقديتها لسنة 2015 و 2017 , أما في سنة 2016 فقد عظمت النقدية , وقد أثر تقلب التدفقات في تقلب نسب السيولة لتشهد سنة 2016 أعلى نسب وسنة 2017 أقل نسب.
10. تعاني الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع من إنخفاض في النقدية في سنة 2015 و 2017. ونتيجة ذلك انخفضت نسب السيولة إلا أن سنة 2016 كانت الأعلى للشركة بسبب التعظيم الموجب للنقدية. أما فنادق كربلاء فقد عظمت الثروة النقدية سنة 2015 و 2016 إلا أن التعظيم في سنة 2016 كان قليلاً جداً قياساً بالسنة السابقة , وقد شهدت نسب السيولة في سنة 2017 إنخفاض كبير ينبأ بوجود مشاكل مالية قد لا تستطيع الشركة حلها.
11. تعاني شركة إلامين للإستثمار المالي من عدم استقرار تعظيم الثروة النقدية , وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسب السيولة بشكل ملحوظ سنة 2017 قياساً بسنة 2016 التي تُعد نسبها الأقل. أما شركة الوئام للإستثمار المالي فقد إستطاعت تقادي إنخفاض الحاصل في النقدية سنة 2015 ,

إذ شهدت الشركة نسب مالية متقاربة جداً إلا أن سنة 2015 كانت الأقل وسنة 2017 كانت الأعلى.

12. عانت شركة إلامين للتأمين في سنة 2016 و 2017 من تعظيم ثروة نقدية سالبة. وقد أثر هذا على نسب السيولة وخفضها وخاصةً سنة 2017 , إذ يهدد ذلك بقاء واستمرار الشركة في بيئة الأعمال. أما شركة دار السلام للتأمين فلا تعاني من مشاكل في تعظيم الثروة النقدية لسنة 2016 و 2017, وقد أدى تعظيم الثروة إلى ارتفاع نسب السيولة مما يوضح المركز المالي الجيد للشركة وعدم وجود مشاكل في سيولتها بالمستقبل.

13. إن شركة الخاتم للإتصالات إنخفضت نقيديتها سنة 2015 و 2016 و 2017. وقد أثر إنخفاض إلى متفاوت نسب السيولة إلا أن الشركة تواجه مشكلة كبيرة تتلخص في أن الإلتزامات المتداولة للشركة أعلى من الإصول المتداولة. أما شركة آسيا سيل فقد عانت سنة 2015 من تعظيم سالب للثروة النقدية ,وقد أثر التعظيم في نسب السيولة فهي في مسار تصاعدي , علماً إن الشركة تعاني من نفس مشكلة شركة الخاتم.

14. لا تعاني شركة الحرير للتحويل المالي من أي مشاكل في تعظيم الثروة النقدية, وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على نسب السيولة الشركة في سنة 2016 و 2017 على عكس سنة 2015. أما شركة الطيف للتحويل المالي فقد عانت سنة 2015 من تعظيم سالب للثروة النقدية إلا أنها استطاعت تخطي ذلك وتعظيم ثروتها النقدية في سنة 2016 و 2017 وبالنتيجة كانت نسب سيولة جيدة .

ثانياً: التوصيات

1. على الشركات إذا ما أرادت الإستمرار والاستدامة في بيئة الأعمال تعظيم ثروتها النقدية بالشكل الذي يسمح لها بسداد ديونها ودفع مقسوم الأرباح ومقابلة إي التزامات طارئة.
2. ضرورة التزام إدارة الشركات في التحقق من فرض الإستمرارية عند إعداد التقارير المالية, إذ عليها إدراك مسؤوليتها الكاملة عند الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بها , وعلى فرض أن الشركة مستمرة في نشاطاتها في المستقبل المنظور.
3. على الشركات إدراج أبعاد الإستدامة في استراتيجياتها , وذلك للحد من الآثار السلبية وحماية المحيط الخارجي للشركة من أجل ضمان إستمرارية واستدامة الشركات.
4. على مستخدمي القوائم المالية معرفة أن الإستمرارية الشركات جزء (أو مرحلة) من أجزاء (أو مراحل) استدامتها وأنهما متلازمان ويعتدان على التعظيم النقدي الموجب للثروة النقدية باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى بقاء الشركة في بيئة الأعمال.

5. على الشركات التركيز على تعظيم الثروة النقدية إذا ما أرادت الإستمرارية والاستدامة في بيئة الأعمال.
6. ضرورة قيام مصرف كردستان بتعزيز الثروة النقدية في المستقبل أيضاً، ووفقاً لهذا التعظيم فقط تحسنت نسب السيولة في سنة 2016 و 2017 وارتفعت قياساً بسنة 2015. أما مصرف عبر العراق فعليه تعظيم النقدية خلق حالة من التوازن كي تكون نسب السيولة أكثر استقراراً.
7. على شركة بغداد للمشروبات الغازية تعظيم ثروتها النقدية ، فقد شهدت الشركة في سنة 2015 نسب سيولة مُبالغ فيها ، وفي سنة 2017 كانت نسب سيولتها متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض ، أما سنة 2016 كانت الأفضل. أما الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور فعليها تعظيم ثروتها النقدية ، إذ كانت نسب السيولة غير مقنعة على مدار السنوات الثلاثنتيجة تفاوت التعظيم السالب والموجب للثروة النقدية.
8. على شركة المعمورة للإستثمارات العقارية المحافظة على تعظيم ثروتها النقدية لأن عدم استقرارها يؤدي إلى نسب السيولة متفاوتة ، إذ كانت نسبة التداول ورأس المال العامل مرتفعة للسنوات الثلاث لكن النسبتين الإخرتين كانتا غير مستقرتين. أما شركة النخبة للمقاولات العامة فعليها تعظيم نقديتها ، إذ كانت النسبتين الإخرتين مستقرتين في الثلاث سنوات لكن نسبة النقدية والتداول مبالغ فيها.
9. على الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم المحافظة على تعظيم الثروة النقدية ، وقد شهدت نسب السيولة ارتفاعاً بسيطاً في سنة 2016 إلا أن سنة 2017 كانت الأفضل للشركة لأن النقدية تعظمت عن طريق أكثر من عنصر. أما الشركة الإهلية للإنتاج الزراعي فعليها الإستمرار في تعظيم الثروة النقدية لأن عدم الإستمرار قد أدى إلى تذبذب في نسبة سيولة.
10. على الشركة الوطنية للإستثمارات السياحية والمشاريع الإهتمام أكثر بتدفقاتها الداخلة والخارجة ، إذ كانت نسبة النقدية والتداول كبير وغير مبررة أما النسب الأخرى كانت مقبولة وخاصةً في سنة 2016 و 2017. أما فنادق كربلاء عليها تعظيم الثروة النقدية لأن نسب أوضحت نسب السيولة عن وجود انخفاض في نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول وفي نسبة صافي رأس المال العامل يؤدي إلى عدم قدرة فنادق كربلاء على مقابلة أصولها المتداولة بالتزاماتها المتداولة في المستقبل القريب.
11. على شركة إلامين للإستثمار المالي الإستمرار بتعظيم الثروة النقدية وقد كانت أول نسبتين في سنة 2017 الأفضل قياساً بسنة 2015 و 2016 ، إلا أن النسبتين الأخرتين في سنة 2015 و 2016 كانت الأفضل. أما شركة الوئام عظمت الثروة النقدية وأدى ذلك إلى نسب السيولة مقارنة للسنوات الثلاث.

12. على شركة إلامين للتأمين تخفيض التدفقات النقدية خارجة أو زيادة الداخلة أو كليهما كي تكون نسب السيولة قريبة من نسب سيولة شركة دار السلام. أما شركة دار السلام للتأمين فعليها المحافظة على مستوى تعظيم الثروة النقدية كي تبقى نسب سيولتها منتظمة.
13. على شركة الخاتم للاتصالات تعظيم الثروة النقدية في المستقبل كي تعالج الانخفاض الحاصل في نسب السيولتها في سنة 2016 و 2017 عن سنة 2015. أما شركة آسيا سيل للاتصالات فعليها الاستمرار بالتعظيم الموجب للثروة النقدية. إذ الشركتين لديهما مشكلة مشتركة تتمثل في ظهور صافي رأس مال العامل سالب في السنوات الثلاث.
14. على شركة الحرير للتحويل المالي الاستمرار بتعظيم الثروة النقدية, إذ تعاني الشركة من نسب نقدية وتداول مبالغ فيها ومرتفعة كثيراً خاصة في سنة 2015 لكن نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ونسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول فهي مستقرة نوعاً ما. أما شركة الطيف للتحويل المالي فعليها تعظيم الثروة النقدية كي لا تبقى نسب سيولتها متقلبة على الرغم من أن سنة 2017 كانت الأفضل.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الرسائل وإطاريح

- (1) إبراهيم, آفاق ذنون, (2016), "نموذج محاسبي عن الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الإستثمار - دراسة تطبيقية", رسالة ماجستير في المحاسبة, جامعة المنصورة- كلية التجارة, مصر.
- (2) الخفاجي, إيمان جواد أحمد, (2018), " قياس مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن إستدامة وفق مؤشرات S&P/ESG ومعايير GRI", رسالة ماجستير, جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد, العراق.
- (3) عبد الرحيم, جمال كامل محمد, (2015), "قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط إداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة", أطروحة دكتوراه في المحاسبة, جامعة قناة السويس - كلية التجارة, مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Books

- 1) Eccles, Robert G. , and Michael P. Krzus, (2010), "**One Report Integrated Reporting for a Sustainable Strategy**" , Copyright by John Wiley & Sons Inc.
- 2) Gane, Michael, (2007), "**Forest Strategy– Strategic Management and Sustainable Development for the Forest Sector**" ,Copyright by Springer.
- 3) Keiner, Marco, (2006), "**The Future of Sustainability**" , Copyright by Springer.
- 4) Libby, Robert, and Patricia A. Libby, and Daniel G. Short, (2011), "**FINANCIAL ACCOUNTING**" , seventeen Edition, Copyright by McGraw–Hill/Irwin.
- 5) Spiceland, J. David, and James F. Sepe, and Mark W. Nelson, Wayne B. Thomes, (2018), "**Intermediate Accounting**", Ninth edition, Copyright by McGraw–Hill Education.

B- Periodicals

- 6) Al-Abdullah, Riyadh ,and Bassam M. Abu-Abbas, (2013), "**Cash Wealth Maximization: The Panacea**", Global Advanced Research Journal of Economics, Vol. 2(3), pp.(45–61).
- 7) Al-Abdullah, Riyadh ,and Bassam M. Abu-Abbas, (2013), "**Cash Wealth Maximization: The Jewel in the Crown (Reductionism in its Worst Form)**", International Journal of Finance and Accounting, Vol. 2(4), pp. (239–247).
- 8) Black, Alan W., (2004), "**The quest for sustainable, healthy communities**", Australian Journal of Environmental Education, Vol. (20), No. (1), pp. (33–44).

- 9) Hernádi, Bettina Hódi, (2012), "**Green Accounting for Corporate Sustainability**", Club of Economics in Miskolc, Vol. (8), No. (2), pp.(23–30).
- 10) Moldan, Bedrich, and Svatava Janoušková, and Tomáš Hák, (2012), "**How to understand and measure environmental sustainability: Indicators and targets**", Ecological Indicators, Vol.(17), pp.(4–13).
- 11) Provasi , Roberta , and Patrizia Riva, (2015) , "**ASSESSMENT OF GOING CONCERN FOR THE ITALIAN LISTED COMPANIES: AN EMPIRICAL STUDY**" , REVIEW OF BUSINESS AND FINANCE STUDIES , Vol. (6) , Iss. (1).
- 12) Singh, Rajesh Kumar, and H.R. Murty, and S.K. Gupta, and A.K. Dikshit, (2012), "**An overview of sustainability assessment methodologies**", Ecological Indicators, Vol. (15), Iss. (1), pp. (281–299).

C–Thesis's and Dissertations

- 13) Bhat, Swarali H., (2016), "**SILICON REVOLUTION: SUSTAINABILITY DISCLOSURES AND PERFORMANCE IN THE SEMICONDUCTOR MANUFACTURING INDUSTRY**", Master thesis, San José State University, U.S.A.
- 14) Larsson , Robert , (2007) , "**Integrating sustainability with business strategy – the Swedish chemical industry**" , Master Thesis , Stockholm University , Sweden.
- 15) Nadella, Bhanuteja, (2016), "**Sustainability Initiatives in the Food Retail Sector: Factors for Success**" , Master thesis in Business Administration (M.B.A), National University, Singapore.
- 16) Novoselova, Mariya ,and Nhar Soklim, (2011), "**Is there any effect of going concern audit opinion public announcements on the stock**

price behavior in a short term period? – Empirical evidence from Australia , Master Thesis, Umeå University, Sweden.

17) Schiehlé, Tristan, and Jonas Wallin, (2014), "**The reporting on sustainability performance indicators**", Master thesis in Accounting, Umeå University, Sweden.

D–Other

18) AICPA, (1970), "**Objectives of Financial Statements**", Copyright by American Institute of Certified Public Accountants Inc.

19) FASB, (2008), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 – Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises**", Copyright by Financial Accounting Standards Board.

20) FASB, (2010), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 8 – Conceptual Framework for Financial Reporting**", Copyright by Financial Accounting Standards Board.

21) GRI, (2015), "**IMPLEMENTATION MANUAL**", Global Reporting Initiative G4 Guidelines PART (2).

22) IASB, (2006), International Financial Reporting Standards (IFRSs) "**Conceptual Framework for Financial Reporting**", International Accounting Standards Foundation, IASCF Publication, London.

23) IASB, (2011), International Financial Reporting Standards (IFRSs) "**International Accounting Standard No. 1 – Presentation of Financial Statements**", Copyright by International Accounting Standards board.

24) IFRS, (2018), "**Conceptual Framework for Financial Reporting**" , Copyright International Financial Reporting Standard Foundation.